مدققو الحسابات ..والأزمة الاقتصادية العالمية

بحث

من إعداد

فهيد محسن البصيري
باحث في كلية الدراسات العليا
كلية إدارة الأعمال
جامعة الجنان طرابلس لبنان

مقدم إلى:

مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي

جامعة الجنان –طرابلس –لبنان- من 13-14 مارس 2009

المحتويات

بسم ا   الرحمن الرحيم

المقدمة

يعتقد البعض أن الأزمة المالية الاقتصادية العالمة التي يمر بها العالم كانت مفاجأة للعالم ولكن اغلب الاقتصاديين في العالم كان يعتقد بحتمية حدوثها وفي مقابلة للاقتصادي الكويتي جاسم السعدون في الكويت في عام 2000 تحدث عن قرب حدوث كارثة مالية عالمية قد تطال الجميع, بل استغرب بعض علماء الاقتصاد عدم حدوثها قبل هذا التاريخ بسنوات.

لقد كان هذا حال الاقتصاديين ولكن ما يهمنا في هذه الورقة هو البحث عن دور مدققي الحسابات سواء كانوا من المدققين الداخليين أو مدققي الحسابات الخارجية ,وتلك المكاتب المحاسبية التي تقوم الشركات بتكليفها للتدقيق على شركاتهم , على أن يعطوا رأيهم المهني مع شيء من التأكيد المقبول بحسب المعايير المحاسبية العالمية المتعارف عليها.

لقد كان هؤلاء المدققون اقرب إلي الصورة الدقيقة لحال الشركات العالمية والبنوك الكبيرة في العالم, ورغم ذلك لم يصدر عن هؤلاء المدققين أي تحذير تجاه الاقتراب من الكارثة, فقد كانت التقارير المحاسبية التي تصدر بشكل دوري عن هذه البنوك والشركات الكبرى مثالية عند قراءتها ومطمئنة إلي حد إغراء المستثمرين بالدخول إلي سوق هذه الشركات, والي حد تمسك المساهمين في هذه الشركات بأسهمهم والمغالاة في تقييمها سعريا, بل لم يداخل حكومات دول العالم أي شك حول جودة الرقابة المالية على مؤسساتها الاقتصادية .

وليس الباحث هنا بصدد التطرق إلي الحالات الاستثنائية لانهيار بعض الشركات الكبرى (كإنرون), و التي ثبت تواطؤ شركة (اندرسون) للتدقيق المحاسبي في تزوير تقاريرها المالية, .فتلك حالات مفهومة وجري التحقيق فيها, وتم التوصل فيها إلي نتائج مستقرة ,و ليس هناك تشابه بين ما حدث لها وما يحدث في العالم المالي اليوم.

وليس البحث بصدد توجيه الاتهام لدور المدققين الحسابيين فالمشكلة عالمية ,وله علاقة بطبيعة النظام الرأسمالي نفسه وتحديدا بمدرسة الاقتصاديين الجدد(كالمدرسة الكلاسيكية الحديثة), والتي تبناها الغرب في بداية الثمانينات من القرن الماضي, حين انتهجها الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغان, ورئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر.

- **مشكلة البحث :**

- حقيقة موقع المدققين الخارجيين من الأزمة المالية العالمية الحالية ,
- اكتشاف مواقع الخلل في أداء المدققين الخارجيين
- والوقوف على أسباب إخفاقهم في توقع حدوث الأزمة العالمية .

- **أهداف البحث :**

البحث عن دور المدققين الحسابيين في الأزمة المالية العالمية ,ومحاولـة إثارة بعض النقاط الهامة, في آلية عملهم, تمهيدا لطرحها علـى بسـاط البحث, في محاولة لتفعيل دور المحاسب الخارجي والداخلي , ليكـون عمله أكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المثمرة, ولزيادة فاعليته في التنبؤ بالإحداث المستقبلية, والتي قد تؤثر علـى سـير واسـتمرارية المنشاة الاقتصادية.

- **أهمية البحث:**

تنطلق أهمية البحث من أهمية دور المدققين الخارجيين, وهو دور من الأهمية بحيث لا يخفى على احد مدى الحاجـة الملحـة لمثـل هـؤلاء المحاسبين ,وكمـا هـو معلـوم أن مجـالس الشـركات والمسـاهمين والمستثمرين والحكومات ,يعتمدون بشكل رئيسي على المعلومات التـي يقوم بتقديمها المدققون الخارجيون, وهي معلومـات مهمـة للاسـتثمار ولقياس مدى متانة اقتصاد الشركات المكونة للاقتصـاد الكلـي للدولـة المعنية .

- **منهجية البحث:**

سوف ينهج هذا البحث منهج البحث الوصـفي ,اسـتنادا إلـي طبيعـة الموضوع وحداثته,والي الدراسـات والـدوريات والمراجـع العلميـة, والمعلومات التي جمعها الباحث, وهي خطوة استكشافية تمهيدية , مـن شأنها أن تضعنا على الطريق الصحيح عبر إنارة العديد مـن علامـات

الاستفهام الهامة ,والتي يجب أن تكون مقدمة لبحوث مستفيضة, فجانـب المراجعة علم يحتوى العديد من العلوم والتي يصعب الإحاطة بهـا فـي بحث واحد, ومن هنا سوف يقوم هـذا البحـث بتتبـع ردود الأفعـال العالمية لجهات الرقابة المالية الدولية والمحلية التـي صـدرت مـن المؤسسات الرقابية الرسمية كمؤسسات التـدقيق الرسـمية والبنـوك المركزية ومن الشركات نفسها ومن الاتحـادات وجمعيـات المحاسـبة والتدقيق العالمية.

- **محددات البحث:**

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحديث,حيث بدأت مظـاهر الأزمـة الاقتصادية العالمية في منتصف العام الماضـي (2008) ولـم تتضـح ملامحها النهائية بعد ولازال العالم بأسره حائرا في مـآل هـذه الأزمـة وكيفية علاجها وقد جاء رد فعل الهيئات المحاسبية العالمية متأخرا قليلا عن الحدث الذي فاجأت سرعة انتشاره الجميع لـذلك كانـت المصـادر المتاحة في هذا المجال شحيحة ولم تظهر إلي النور أية كتب أو أبحـاث أكاديمية منشورة, وقد كان لابد والحالة هذه الاستعانة بتكنولوجيا الشـبكة العنكبوتية في الحصول على ما يحقق الفائدة لهذا البحـث إضـافة إلـي الارتكان إلي الكتب المتخصصة عند التأسيس لمعلومات علمية مؤكدة في المحاسبة .

لقد كان عنوان هذا البحث شاملا لجميع المدققين وذلك للتفريـق بيـنهم حسب الأهمية بالنسبة إلي العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والأزمة المالية القائمة لذلك **نحن أمام نوعيين من المدققين**

- **أولا : المدقق الداخلي (INTERNAL AUDITOR):**

وهو ذلك المدقق الذي يعمل تحت إمرة الشركة ويعتبـر عينهـا علـى العمليات المحاسبية التي تجري فـي داخـل الشـركة وقـد أوجـزت (COSO) مهمة المدقق الداخلي بالنقاط التالية :

1- تحقيق الكفاءة الفاعلية في التشغيل
2- تحقيق الدقة في المعلومات المالية
3- تشجيع الالتزام بالسياسات والنظم والتعليمات التـي تصـدر مـن القائمين على العمل.

ولكي يؤدي المدقق الداخلي عمله على نحو فعال ,يجـب أن يتمتـع بالاستقلالية عن الوظائف التنفيذية ,ولكنه لا يمكن أن يكـون محايـدا عن المنشأة الاقتصادية مـادام مرتبطـا معهـا بعلاقـة عمـل(أرينـز ,لوبك,2008,ص27)

وفي الأزمة الاقتصادية الأخيرة ظهرت بعض الأصوات مـن المـدققين الداخلين تفيد بأنهم أي المدققين الداخليين قاموا بتحذير شركاتهم من مغبة الدخول في مغامرات استثمارية غير محسوبة النـاتج , ولكـن أعضـاء مجالس هذه الشركات, لم يأخذوا تحذيراتهم على محمل الجد ,

وقد نجد العذر لهؤلاء المدققين, لان سـلطتهم خاضـعة لسـلطة هـذه المجالس,

ولكن التساؤل الكبير سوف يقع على مدقق الحسابات الخارجية.

- **ثانيا: المدقق الخارجي (EXTERNAL AUDITORS)**

وهو من تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكليفه بالقيام بالتدقيق عليها , وهـو طرف خارجي, يجب أن تنطبق عليه الشروط المهنية لعمليـة التـدقيق, وبصفة عامة ,فإن المراجعات الخارجية المؤداة هي الأكثر تكرارا ,وهي تلك المراجعات الإلزامية للقوائم المالية لمنشأة الأعمال, أو مـا يعـرف بمراجعة القوائم المالية (لطفي,2009,ص17)

- **طبيعة عمل المدققين**

بداية من المهم أن نعرف أن مكاتب التدقيق والمدققون بشتى أنـواعهم , يحرصون كل الحرص على الأخذ بالمبـادئ, و المعـايير المحاسـبية المقبولة (GAAP) ,أو أن هذه المعايير معلومـة لـديهم ومـن ضـمن أولوياتهم عند جراء عمليات التدقيق, وقد سـاهم العديـد مـن الهيئـات المحاسبية العالمية في إثراء عملية التدقيق, وعملت على تأطير عملية التدقيق وتقنينها, ك-مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ,و المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ,و مجلس معـايير المحاسـبة الدولية (IASB) وقد اتفقوا على عدد من المعايير التـي أخـذت طـابع التعميم في دول العالم, ومن هذه المعايير ما نص على أن واجب المدقق أن يأخذ بالحسبان مخاطر التدقيق عند القيام بعملية التدقيق على المنشأة الاقتصادية, وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في نشرته رقم 39

إلي النموذج التالي, والذي يصور مخاطر التدقيق على شكل المعادلـة التالية :

مخاطر المراجعة المقبول =المخاطر المتلازمة ×مخاطر الاكتشاف× مخاطر الرقابة

ويستخدم المراجعون وبشكل متكرر مصطلح التأكد في المراجعة و التأكد الكلي ,أو مستوى التأكد ,كبديل عن مخاطر المراجعـة المقبولـة, وهـو يساوي (1- خطر المراجعة) الذي يمكن قبوله ,فإذا كان خطر المراجعة الممكن قبوله 2% يصبح نسبة التأكـد وبحسـب هـذه المعالـة 98% (ارينز,لوبك,2008,ص333-336).

وماهية عناصر مخاطر التدقيق الواردة في المعادلة أعلاه هي كالتالي:

1. **المخاطر الملازمة :**(هيئةالمحاسبة والمراجعة لدول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربي.2009.)

هو قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المنشأة المراد التدقيق عليهـا علـى غش وأخطاء مهمة قبل وجود إجراءات رقابة داخلية. وهـذه المخـاطر بعضها أكبر من بعض في حالة بعض التأكيدات, وما يرتبط بهـا مـن أرصدة, أو أنواع من العمليات, وبحسب طبيعة المنشأة . فعلـى سـبيل المثال من المحتمل أن تحتوي العمليات الحسابية المعقـدة علـى غـش وأخطاء مهمة بدرجة أكبر من العمليات الحسابية البسيطة, كما أن النقـد أكثر قابلية للسرقة من باقي الأصول, والحسابات التي تتكون من مبـالغ مستمدة من تقديرات محاسبية, تتضمن مخاطر أكبر من الحسابات التـي تتكون من بيانات عادية واقعية. وتؤثر عوامل خارجيـة أيضـا علـى المخاطر الملازمة. فعلى سبيل المثال ، قد تؤدي التطورات التقنية إلـى تقادم منتج معين، ويؤدي ذلك من ثم إلى جعل المخـزون أكثـر قابليـة لتقدير اكبر من الواقع. وبالإضافة إلى العوامل التي تتعلق بتأكيد معـين عن رصيد أحد الحسابات أو نوع من العمليات ، فهناك عوامل أخرى قد تتعلق بعدة أرصدة, أو بجميع الأرصدة أو أنواع العمليات ، قد تؤثر فـي المخاطر الملازمة المتعلقة بتأكيد عن حساب معين أو نوع من العمليات. وتشمل هذه العوامل ، على سبيل المثال ، عدم وجود رأس مال عامـل كاف للاستمرار في الإنتاج, مما يعني استمراره المنشأة ومستقبلها،وهي

نقطة جوهرية في عملية التدقيق وبرزت أهميتها في الأزمة الاقتصادية الأخيرة .

2. المخاطر الرقابية :

المخاطر الرقابية هي خطورة , أو احتمالية ألا يتم في الوقت المناسـب منع أو اكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكـن حـدوثها فـي أحـد التأكيدات بسبب ضعف في الرقابة الداخلية للمنشأة المراد التدقيق عليها. فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة, بفاعلية تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة والمتعلقة بإعـداد المنشـأة لقوائمهـا المالية. ويتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية, نظرا للقيود الذاتيـة للرقابة الداخلية .وفي الأزمة الأخيرة اشتكى المدققون الـداخليون مـن تهميش دورهم, وعدم الأخذ بآرائهم مـن قبـل القـائمين علـى إدارة شركاتهم.

3. مخاطر الاكتشاف:

هي خطورة واحتمالية ألا يكتشف المراجع وجود غش وأخطاء مهمة في أحد التأكيدات ,بعد إجراء التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية, وبعد التأكـد من المخاطر المتلازمة . وترتبط مخاطر الاكتشـاف ارتباطـا مباشـرا بفاعلية إجراء من إجراءات المراجعة وبأسلوب تطبيقه من قبل المراجع. وتنشأ هذه المخاطر جزئيا من عناصر عدم التأكد الناشئة من عدم قيـام المراجع بفحص يعادل 100% من رصيد أحد الحسابات أو نـوع مـن العمليات ، ومن عناصر عدم التأكد الأخرى الموجودة حتـى لـو قـام المراجع بفحص 100% من رصيد الحساب أو نوع العمليـات. وتنشـأ عناصر عدم التأكد الأخرى من قيام المراجع باختيار إجراء مراجعة غير ملائم ، أو لسوء تطبيق إجراء ملائم ، أو لسوء تفسير نتائج المراجعـة. ويمكن تخفيض عناصر عدم التأكد الأخرى إلى مستوى ضـئيل يمكـن إهماله عن طريق التخطيط الكافي, والإشراف والقيام بجمع أكبر عدد من الأدلة خلال عملية الفحص والتدقيق.

ومع تعقد العمليات الاقتصادية والعمليات المالية الكبيرة ظهرت أصوات تقول بأن ما يجب الاهتمام به في مخاطر التدقيق هو (مخاطر الأعمـال) والتي تهم الشركة, وتدعم استمراريتها, وذلك بعد تزايد رفع القضايا من

قبل المتضررين من التقارير المالية للشركات التي تعرضـت للخسـارة, بعد أن أظهرت نتائجها, أن جميع قوائمها المالية في حالـة جيـدة, ولـم تظهر فيها أي علامة من علامات الخلل.
وقد أصبحت هذه النقطة محل جدل بين مدققي الحسابات والـذين قـالوا بصلاحية المعادلة السابقة,وأنها كافية تماما ,وان المطلوب هو اخذ المزيد من العينات ,والأدلة خلال عملية التدقيق والفحص ,ولكن مبدأ مخـاطر الأعمال اخذ يحتل أهمية مميزة لدى المدققين الخـارجيين ,وأصـبح ذا معنى شامل لجميع المخاطر التي تهدد عملية التدقيق .

- **مخاطر الأعمال:**

لقد أدى التطور الاقتصادي المتسارع ,وسيطرة العولمة على الاقتصـاد العالمي, وتقدم تكنولوجيـا المعلومـات , وبـروز الشـركات الكبـرى والشركات متعددة الجنسيات ,وحصول حالات كثيرة من الغش كحادثـة إفلاس شركة (انرون) للطاقة, وما حدث لاحقا وبسبها لشركة التـدقيق العالمية(اندرسون) من إفلاس, وكذلك إفلاس شركة(وورد دوت كـوم) وما تبعها من رفع العديد من القضايا على شركات المراجعة ,كل ذلـك أدي إلي بروز مخاطر كبيرة هددت مهنة المراجعة, الأمر الذي دعي إلي تبني مفهوم جديد للخطر, وهو مخاطر الأعمال.
وهو وبحسب ما جاء في الفقرة 30 من المعيار الدولي للمراجعـة 315 الذي أصدره مجلس معايير المراجعة الدولية :مخـاطر الأعمـال: هـي المخاطر التي تنتج عن حالات, وأحداث, أو ظروف ,أو أفعـال مهمـة, والتي يمكن أن تؤثر سلبيا على قدرة المنشأة في إنجاز أهـدافها, وتنفيـذ إستراتيجيتها, قد تنتج هذه المخاطر من وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة. . (دحدوح,القاضي,2009,ص32)
حيث يمكن التعبير عن خطر الأعمال ماليا عن طريق حجم الخسارة التي قد تمنى بها المنشأة الخاضعة للمراجعة :
الخسارة المتوقعة=احتمال حدوث الخسارة ×القيمة المرتبطة بالخسارة
وقامت اللجنة الخاصة بخـدمات التأكـد, والتابعـة للمعهـد الأمريكـي للمحاسبين القانونيين, بتقسيم مخاطر الأعمال إلي الأقسام التالية:

1- مخاطر البيئة الإستراتيجية, أو المخاطر الناشئة من العوامل الخارجية.
2- مخاطر بيئة التشغيل والناتجة من العمليات التشغيلية.

3- مخاطر المعلومات والناتجة من الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات.

بينما ارتأت بعض شركات التدقيق العريقة ك(KPMG)بتقســـــيم مخاطرالاعمال إلي ثلاثة أقسام هي:

1- مخاطر البيئة الداخلية : وقد ضمنتها جميع المخـاطر التـي قـد تتعرض لها المنشأة نتيجة الخال في بيئتها الداخلية, (كخال فـي هيكلتها,وثقافة المنشأة ,الكفاءات ,المعلومـات المغلوطـة ,وخلـل وسائل الاتصال ,واحتكار المعلومات.
2- مخاطر البيئة المحلية :ومنها (المنافسة المباشرة ,أسـواق العمـل المحلية ,العلاقة مع الزبائن,ابتكارات المنافسين)
3- مخاطر البيئة العالمية :(بيئات الدول الاخري,المـوارد الطبيعيـة ,المنافسة العالمية) .(Ibid, 2009,ص34-35)

ويري الباحث أن النموذج التقليدي الذي اعتمـده مجلـس المعـايير الدولية والذي يعتمد مخاطر الرقابة الداخلية, ومخاطر الاكتشاف ,لا يعطي القدر الكافي من التحوط تجاه مخـاطر التـدقيق, وأن الأخـذ بمخاطر الأعمال في عملية التدقيق ,أقرب إلي الارتكاز على عمـل المنشأة مما يعطي صورة أدق لنوعية المخاطر التي قـد تعتـرض أنشطتها .

وفي حال اقتصاديات الدول الخليجية, والتي تعتمد علـى تصـدير سلعة وحيدة وهي النفط ,فإن نموذج مخاطر الأعمال, يصبح مناسـبا لقياس مدى المخاطر المالية المحتملة,و التي قد تتعـرض لهـا هـذه الدول, من حيث اضطراب أسعار النفط في الخارج, وتقلـب أسـعار صرف العملات, مما يجعل المخاطر التجارية, والخارجية اصدق في التعبير عن المخاطر المحتملة التي تهدد اقتصادياتها.

مما سبق نجد أن مؤسسات التدقيق ,والمحاسبة العالمية, لم تأل جهدا في محاولة الوصول بمهنية التدقيق إلي الحدود المرجوة مـن التأكـد والتحقق, وذلك ضمان لسلامة عملية المراجعة وضمان لعمـل هـذه المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد عليها.

وفي سبيل إيجاد نوع من الكيان لعمليات التدقيق ,فقد أوجدت فلسـفة التدقيق له هذه الفروض النظرية, في محاولة لإرساء قواعد علميـة ثابتة لعلم التدقيق.

- **فروض التدقيق:**

وقد اتفق الباحثون على الفروض التالية (جمعة,2009,ص50-52).

1- فرض عدم التأكد:

ويبرر هذا الفرض الحاجة إلي وجود مجموعة من أدلة الإثبات, لإزالة حالة عدم التأكد, ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلي الأسباب التالية:

أ- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.

ب-عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

ج-عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2- فرض استقلال المدقق:

فالمدقق يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما يكلف به من أعمال, ويعتمد هذا الفرض على نوعين أساسين من المقومات هما:

أ- المقومات الذاتية :وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.

ب- المقومات الموضوعية :وهي ما تتضمنه التشريعات ,وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على دفاتر والسجلات والمستندات ,وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي تقوم بالتقرير عن أحداثها, وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:

وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته,وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق, فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية, أو ضريبية, أو فنية ,وكل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لاداء مهمته.

4- فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:

فالرقابة الداخلية من الأدوات المهمة للمنشأة الاقتصادية والتي تعتمد عليها في الرقابة على سير هذه المنشأة وعلى تفعيلها وضمان تحقيقها لأهدف الشركة وهي هامة من جانب أخر للمدققين الخارجيين الذين يعتمدون عليها في التقويم الأولي للمنشأة .

5- فرض الصدق في محتويات التقرير:

وذلك لأن تقرير المدقق المالي يعتبر الأساس في توزيع الأرباح, أو قبول الإقرار الضريبي كما أن عبء الإثبات, يقع على المـدقق ,ولا يستطيع تحميل مسؤوليته على الإدارة ,وينشا فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق ,باعتباره محل ثقة مـن جميـع الأطـراف أصـحاب المصالح في المنشأة أو خارجها.

- **<u>الأسس العلمية للتدقيق والتأكيد</u>** <u>(Ibid,p52-54):</u>

يوجد اتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبـادئ العلميـة للتدقيق:

1- المبادئ المرتبطة بركن التحقق

أ- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:والمقصود به المعرفـة التامـة لطبيعة أنشطة المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة عل كيان المنشاة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة.

ب- مبدأ الشمول في نطاق الفحص الاختباري:ويعني أن يشـمل الفحص جميع أهداف المنشاة الرئيسية, والفرعية ,وكـذلك جميـع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسـبية لهذه الأهداف .

ت- مبدأ الموضوعية في الفحص : ويشـير هـذا المبـدأ إلـي ضرورة الإقلال إلي أقصى حد, من عمليـة التقـدير الشخصـي ,والاستناد إلي العدد الكافي من الأدلة والإثباتات التـي تؤيـد رأي المدقق.

ث- مبدأ فحص كفاية الإنسانية :وهو وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة والكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق ن أحداث المنشأة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير.

أ- مبدأ كفاية الاتصال :وهو مراعاة أن تكون التقـارير التـي يصدرها المدقق عن الحسابات ,أداة لنقل اثر العمليات الاقتصـادية للمنشأة لجميع المستخدمين بصورة تبعث على الثقة بشكل يحقـق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب- مبدأ الإفصاح :وهو مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة .

ت- مبدأ الإنصاف :مراعاة إن تكون محتويات التقـارير التـي يصدرها المدقق منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشاة سواء داخلية أو خارجية .

ث- مبدأ السببية:ويعني مراعاة أن يشكل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المـدقق, وأن تبنـي تحفظاتـه ومقترحاته على أسباب حقيقية موضوعية.

وهناك نقطة أخرى جوهرية في طريقة تقييم عمل مراجع الحسابات وتلك هي جوهرية الأخطاء أو التحريف الذي يقع في القوائم الماليـة للمنشـأة المراد التدقيق عليها , ومدى أهمية هذا التحريف ونسبيته, وقـد وأشـار معيار المراجعة 220 إلي نقطة الأهمية النسبية تحـت عنـوان الأهميـة النسبية, وعملية المراجعة , وكذلك عرفت لجنـة المعـايير المحاسـبية الدولية (ISAC)في المعيار 320 الأهمية النسبية في إطار إعداد وعرض القوائم المالية بمصطلحات مماثلة على النحو التالي:
إن المعلومات تعتبر ذو أهمية نسبية (مادية) إذا ما كـان اسـتبعادها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يـتم اتخاذهـا علـى أسـاس المعلومـات المتضـمنة فـي القـوائم المالية(لطفي,2009ص158).
ورغم الحذر الشديد, ورغم التفصيل في عملية تجنب المخاطر في عملية التدقيق من قبل المدققين, والشركات التي تحتاج إلـي خـدماتهم, إلا أن انهيار البنوك الكبيرة ,والمؤسسات المالية ,خلق واقعا جديدا جعل جميـع المعنيين بالأمر يعيدون حساباتهم في ما حدث ومـا قـد يحـدث فـي المستقبل.

- **مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية**

هناك العديد من مظاهر الأزمة الاقتصادية الحالية ,والتي بدت واضـحة في ارتباك الاقتصاديين حول تفسير سبب ما يحدث, مما أدي إلي بروز عامل انعدام الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية العالمية ,الأمر الذي أدي إلي سلسلة من النتائج أبرزها:

- انهيار وإفلاس بعض البنوك والشـركات الكبيـرة فـي دول العـالم الرأسمالي كبنك(ليمان برذر) وشركة(واي فاي) وغيرها.
الأمر الذي دعي المشرع الأمريكي إلي اصدرا قوانين مساعدة ماليـة, من شأنها العمل على وقف انهيار البنوك, والشركات الأمريكية الكبـرى, ومثال على ذلك شركة جنرال موتر لتصنيع السيارات.مع ملاحظـة أن مشاكلها المالية ليست بجديدة.
وبسبب سلسلة الانهيارات المالية, والتي توجـت بانهيـار البورصـات العالمية المالية,و وقف العالم الغربي أمام تلك الانهيارات محاولا وقـف عمليات الإفلاس , ومنع انهيار باقي مؤسساته المالية, وكانت الآلية التي استخدمت لمكافحة هذه الأزمة, هي ضخ المزيد من الأموال لتلك البنوك و الشركات التي تعاني من خطر الإفلاس ,ولكن مظاهر الأزمـة بـدت واضحة في:
- انهيار المزيد من البنوك العالمية والشركات الجبارة فـي دول العـالم المتقدم .
- انهيار أسعار العقار في العالم.
- ازدياد نسبة البطالة إلي أرقام غير مسبوقة منذ فترة الكسـاد الكبيـر 1939-1945.
- تراكم الديون على الحكومات وعلى المؤسسات وكذلك الأفراد نتيجـة بطائق الائتمان .
- توقف العمل في اغلب المشاريع الاستثمارية وبطء النمو الاقتصـادي لأغلب دول العالم.
- استمرار التضخم رغم انه كان من المتوقع له الانخفاض في مثل هذه الظروف .
- تقلص الاستهلاك على السلع بجميع أنواعها .
- تقلص التجارة الخارجية بين دول العالم و محاولة العودة لنظام الحماية الجمركية لكل دولة رغم اتفاقيات العولمة .
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة .
- اضطراب أسعار الصرف للعمـلات فـي العـالم , والخـوف مـن إنهيارالنظام المصرفي العالمي.
- انخفاض أسعار النفط إلي مستويات متدنية جدا, نتيجة قلة الطلب على الطاقة, وتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية في البلدان المستوردة له.

لقد كان عصب الحياة وحجر الزاوية لكل تلك النتـائج(المـال) والـذي تمتلكه البنوك والمؤسسات المالية ذات الطابع التمويلي الكبرى .
وبعيدا عن الدخول في تفاصيل مسببات الأزمة الحالية حيث انه ليس من مهمة هذا البحث ,إلا أن انهيار المؤسسـات الماليـة الكبـرى كـالبنوك العملاقة, والتي تشكل رأس الهرم المالي العالمي ,كان له الأثر الأكبـر في النتائج اللاحقة للازمة الاقتصادية العالمية الحالية.
ولكي تتضح الصورة فإنه لابد من الدخول في ماهية المخـاطر الماليـة التي تتعرض لها البنوك, كونها حجر الزاوية في النظام المالي العالمي, حيث تواجه البنوك العديد مـن المخـاطر لـدى ممارسـتها للأنشـطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر, مع تزايـد حجـم المؤسسـة وانتشارها ودرجة التعقيد ,والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقـدمها. وتنقسم المخاطر التي تواجهها البنـوك إلـى أربعـة أنـواع رئيسـية وهي(عبدالكريم ,2007)

- مخاطر المعلومات.
- والمخاطر التشغيلية.
- ومخاطر الأعمال التي تأخذ بعد الاستثمار الاستراتيجي.
- والمخاطر المحلية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.

ولقد أدت عولمة الخدمات المالية, والتزايـد المضـطرد فـي التطـور التكنولوجي, إلى تزايد درجة تعقيد, وأنواع المخاطر المصرفية التي تؤثر سلباً على سلامة أوضاع البنوك, وتشكل تهديداً جوهرياً يسـتدعي تنفيـذ الأنشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه المخاطر بشكل سليم يضمن مراقبة وضبط وتخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها. وهي مخاطر ليست بغائبة عن الأذهان وفي مواجهـة هـذه التحـديات المتعاظمة، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2004 بإصدار

- <u>**اتفاق بازل الثاني (بازل II) بصورته النهائية :**</u>

ولقد سبقت بازلII بازل1 وهي منظمة أنشئت من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشر الصناعية الكبـرى فـي عـام 1974 ,وكـان الغرض منها الرقابة على البنوك. وليس لهـذه المنظمـة أي سـلطة قانونية على البنوك ,وترك أمر تنفيذ قراراتها للجهات الرقابيـة لكـل دولة(http://www.basel2implementation.com)

وتهدف اتفاق (بازل II) والتي اقرت في يونيو2004إلى بنـاء أسـاس صلب ,للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال, وتبني الشفافية والإفصاح في السوق ,ولتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر, وبالتـالي إلـى الاستقرار المالي., حيث تم بناءه على الأساس الذي أرساه الاتفاق الأول لحساب متطلبات كفاية رأس المال ,مع جعل المعـايير أكثـر حساسـيةً للمخاطر، وذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آليـة احتسـاب الموجودات المرجحة ,وبخاصة في ما يتعلق بمخاطر الائتمـان, بحيـث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية, والتحوط مقابلها لتتكامل وتسهم في تطـوير أساليب إدارة المخاطر في البنوك(عبدالكريم,2007)

- **قانون(ساربانز أوكسلي)** SARBANES-OXLEY :

ويعد من أكبر الإصلاحات منذ أزمة 1930[i], تم التصـويت عليـه مـن طرف الكونغرس الأمريكي في2002, وقد اقره بوش بعد الفضائح المالية للشركات الكبرى Enron، Worldcom، و يقضي هذا القـانون بتحميـل المسؤولية لمدراء (رؤساء) المؤسسات المقيدة في البورصة ,و بمصادقة حساباتهم لدى لجنة الحماية و التبادل (SEC : Securite and Exchange Commission) التي تعتبر هيئة تنظيم الأسواق المالية الأمريكية .

ويهدف القانون لتقوية روابط الثقة, و المسؤولية بين مختلف الأطـراف من أجل توفير حماية أفضل للمستثمرين, بهدف إعادة الثقة على مستوى الأسواق المالية ,و يقوم على مبادئ أهمها: صحة الحسـابات و دقتهـا، توفر المعلومة، , استقلالية المراجعين .ويؤثر هذا القانون على شـركات التدقيق والمحامين الذين تستخدمهم هذه الشركات, والمساهمين ,وحملـة الأسهم ممن تكون حصـتهم 10% وأكثـر ,والبنـوك, والمسـتثمرين, وسماسرة سوق الأوراق المالية, بحيث يرسي قواعد جديدة من المسؤولية الجماعية على جميع المشاركين في العمليات المالية (http://www.nysscpa.org)

ولكن ما نشاهده اليوم من عملية انهيارات لمؤسسات عالمية عريقة جرى التدقيق على حساباتها, جعل الاقتصاديين والمستثمرين يتسألون عن دور المؤسسات التي تقوم بالمراجعة علي هذه المنشـأ ة الاقتصـادية,وعـن

موقعهم من الخسائر المتتالية التي أخذت تعبث بمصائر الشركات, وأموال الحكومات على حد سواء .
وهل كانت تلك الأزمة مفاجئة لهم, كمـا كانـت مفاجـأة للكثيـر مـن الاقتصاديين؟ الم يلاحظوا شيئا خلال عمليات التدقيق المسـتمرة والتـي تحدث بشكل دوري على تلك المؤسسات ؟ وهي تساؤلات مشروعة.
لا يمكن لأحد أن يلقي بالمسؤولية كاملة على المدققين الخـارجيين وإذا كان الاقتصاديون أنفسهم وذوو الشأن في الاستثمار, لم يلاحظوا أيضـا شيئا غير طبيعي قبل حدوث الكارثة الاقتصادية ,وما حدث هـو أشـبه بانهيار هرم من حجر(الدوم نو) فكثير من الشركات كانـت خسـائرها نتيجة لخسائر الآخرين, وبعد أن أصيب العالم(بلعنة) العولمة ,فكل مـا يحدث في العالم له علاقة مباشرة بحياة من يسكن في الطرف الأخر من العالم, حيث لا منجاة لأحد من تأثيره .
ولم يكن عمل المدققين دون ضوابط ,بل كان هناك مجالس كثيرة عالمية ومحلية ,أرست القواعد اللازمة لعمل التدقيق, ووضعوا الأطر التي يجب أن يعمل من خلالها المدققون الماليون, وعبر معايير دولية متفق عليهـا من اغلب دول العالم .ك(IIA) المعهد العالمي للمدققين الداخليين,(IASB) مجلس المعايير الدولي,و(FASB) مجلس المعـايير المحاسـبية الماليـة الأمريكي, إضافة إلي الهيئات المحاسبية التي تنشئها كل دولـة لضـبط عمل المدققين الخارجيين لديها .
ولكن ما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية فاق جميع التوقعات, ووضع مكاتب المراجعة الخارجية, أمام إشكالية جديدة ,وأمام معضلة من نوع جديد, جعلت الحكومات, والبنوك المركزية, و أيضـا جمعيـات المحاسبة الدولية , تعيد حساباتها في دور مكاتـب التـدقيق الخارجيـة والداخلية ومدى أهميتها ومسئوليتها عن ما يحدث للمنشآت الاقتصادية.

- **علاقة المدقق الخارجي بالمؤسسة الاقتصادية :**

إن دور المدقق الخارجي يشوبه نوع من الارتبـاك, حيـث يتقاضـى المراجع أجره من المؤسسة التي يقوم بالتدقيق عليها, مما يلقي ضـلال من الشك حول حياديته, واستقلاليته ,وهو الأمر الذي فطنت له معـايير المراجعة الدولية,فقد عنيت بشكل خاص بأخلاقيات المراجع, وسـلوكياته المهنية والتي سيتم الإشارة إليها لاحقا, وفي المقابل هناك قواعد صلبة ,

تحكم علاقة شركات المراجعة الخارجية مع المؤسسات الاقتصادية, تؤهل المحاسبين الاطلاع على جميع الأعمال المالية التي تقوم بهـا المؤسسـة الاقتصادية, وهذه الأخيرة تستأنس برأيها, وتقوم بإشهار تقارير المدققين الخارجيين, للأطراف الخارجية الأخرى المعنية. إذا هي علاقـة جدليـة ترتكز على الحاجة من قبل المنشأة الاقتصادية ,والمصـلحة مـن قبـل المدقق الخارجي, وعميقة حيث تعطي المدققين الخارجيين الحق فـي الاطلاع التام على ما يجري داخل تلك المؤسسات الاقتصادية ,,

ونظرا لحساسية دور المدقق الخارجي فقد أشـارت اغلـب المعـايير المحاسبية الدولية على أهمية المخاطر التي تكتنف عملية التدقيق (معيار 400) وعني بتحليل المخاطر المراجعة و (المعيار700) حـول تقريـر المراجع عن القوائم المالية , وأهمية صحة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم , والتي على ضوئها سوف يتم اتخاذ القـرارات الاقتصـادية , و أهمية هذه العلاقة تمتد إلـي أطـراف أخـرى مسـتفيدة كالمسـتثمرين والمساهمين ,ولكن النتائج في اغلب الأحيان قد تخالف التوقعات, ففـي حين أن تقرير المدققين الخارجيين عن القوائم المالية, يظهرها سليمة من الأخطاء الجوهرية, إلا أن الأطراف المعنية بتلك المعلومات يفـاجئون بعد ذلك بإفلاس الشركة ,وتكبدها خسائر كبيرة, رغم سلامة ذلك التقرير, وقد أدى التناقض الذي وقع بين سلامة هذه التقارير, والأحداث اللاحقة التي تكذب صحتها , إلي ضعف العلاقـة بـين المنشـأة الاقتصـادية, والأطراف التي لها علاقة بها من جهة كالمسـاهمين , وبـين المـدققين الخارجيين من جهة أخرى, وقد فاقم المشـكلة غيـاب دور المـدققين الماليين الخارجيين في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية الحالية, مما جعلهم عرضة للاتهام من قبل الاقتصاديين وكبار رجال المال في العالم .

ولتوضيح مدى أهمية العلاقـة بـين المنشـاة الاقتصـادية والمحاسـب الخارجي, يمكن أن نتصور القرار الذي يتخذه مدير مؤسسة ماليـة مـا بمنح قرض إلي مؤسسة أخرى ,حيث يجب أن يتخذ هذا القرار بناء على الظروف المالية للمنشأة, وما تفيد به القوائم المالية التي تؤكـد سـلامتها مكاتب المحاسبين الخارجيين.
حيث سيقرر مدير البنك إمكانية إعطاء هذا القرض, بناء علـى تحديـد الفائدة المرجوة عند اعطاء هذا القرض, وعليه في هذه الحالة أن ينتبـه للعوامل التالية :

1-معدل الفائدة الخالي من الأخطار.
2-خطر العمل مع العميل أو خطر عجزه عن السداد.
3-خطر المعلومات , ويقصد بها هنا خطر وروود تأكيد على صـحة القوائم المالية التي تم التدقيق عليها من المدققين الخارجيين , رغم وجود أخطاء جوهرية فيها(أرينزولوبك.2008,ص27)

في المثال السابق, وفي تفسير المعايير الدولية التي حددت مهنيـة عمـل المراجع الخارجي , يعكس مـدي العلاقـة المتينـة بـين المؤسسـات الاقتصادية والمراجع الخارجي, حيث يعتمد مدراء هذه المؤسسات المالية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية, التي جرى تأكيد صحتها من المراجع الخارجي. وهناك أطراف أخرى تعتمد كذلك على هذه القـوائم كالمساهمين ,والمستثمرين الذي يهمهم الاطلاع على نتائج هذه التقـارير التي يفترض خضوعها للتدقيق والفحص , ولفهم مخاطر الأعمال التي قد تعترض المؤسسة ,على المدقق أن يدرس المنشأة دراسة وافية مع دراسة البيئة التي تعمل فيها(بحدوح , القاضـي ,2009,ص36)مع دراسة طبيعة المخـاطر المحتملة, والتي من المتوقع تأثيرها علي استمرارية المنشاة, وقد شـددت الهيئات المحاسبة الدولية على هذه العناصر في توصياتها الأخيرة وبعـد الأزمة المالية العالمية.

وقد عني الفكر المحاسبي بمبدأ التنبؤ, كما أقر بمعرفـة هيئـة وضـعي المعايير المحاسبية المالية الأمريكية, عند تأكيد أهمية التقـارير الماليـة المنشور. ولا شك أن استخدام الأساليب المحاسبية الكمية تسـاعد علـى توفير قاعدة من معلومات اتخاذ القرار المالي . يستدل على ذلك مما تـم نشره في الفكر المحاسبي المعاصر على مدى العشرين سنة الأخيرة, من نجاح النسب المحاسبية في التنبؤ بأمور مستقبلية ,وبدرجة عالية من الدقة تصل إلى 95 % عند التنبؤ بالأزمات المالية التي تصـادف الشـركات الأمريكية ,وبدرجة تصل إلى 72 % عند التنبؤ بالعائد على رأس المـال المستثمر وربحية الشركات البريطانية(الراشد,2003) .

ولكن ونتيجة لتعرض بعض المؤسسات الاقتصادية للخسائر ,رغم صدور التقارير المالية المطمئنة عنها خلق نوع من عدم الثقة, واعتلال العلاقة بين تلك الأطراف المعنية , و مراجعي الحسابات الخارجيين فكان تفسير

ذلك الإخفاق هو الاعتراف بوجود فجوة بين ما يقـوم بـه المـدققون الخارجيون وما يتوقعه منهم المستثمرين .

- **فجوة التوقعات:**

و تشير الفجوة إلي عدم رضا المجتمع المالي عن عمل المراجعين نسبة إلي المتوقع منهم. مما يودي في نهاية الأمر إلي رفع العديد من القضـايا على مؤسسات المراجعة, بحجة مصادقتهم على بيانات غير صـحيحة, وتحتوى على أخطاء جوهرية ,مما أوقع المعنيين بتلـك البيانـات فـي خسائر كبيرة.
وتحدث فجوة التوقعات عندما يصدر المراجع رأيا غير مـتحفظ علـى القوائم المالية, ويتبين لاحقا وجود أخطاء جوهرية ,تؤثر على الحسابات مما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة القادمة, وقد يكتشف لاحقا وبعد ظهور هذه التقارير, ضعفا فـي نظـام الرقابة الداخلية, مع وجود حالات غش, وعقود غير نظامية , مما يؤدي إلي الشك في استقلالية المراجع, ونقص الكفاءة المهنية عنده ,وانخفـاض جودة الأداء المهني للمراجع(جربوع,2004).

- **موقع المدقق الخارجي ودوره:**

.والحقيقة ان دور المدقق الخارجي ليس سهلا ونظـرا لأهميتـه, فقـد تعددت الجهات الرقابية التي تهتم بعمله وبقيمة المعلومات المحاسـبية والتي تقوم بتأطير عمله وإرشاده, ولكنها لا تتمتع بالإلزام الكافي (ابـو شعبان,2009)

فمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية، يهدف إلى تأسيس وتطوير معايير تضبط المحاسبة والافصـاحات المالية، ويحمل المجلس شعار ,هو تبسيط المعايير المحاسبية وإجـراءات تطبيقها، وبخصوص قوة الإلزام ، فتطبيق المعـايير والضـوابط الماليـة اختيارية, وليست له الصفة الإلزاميـة الذاتية،وبخصـوص الاسـتقلالية فاستقلالية المجلس غير تامة ذلك انه يتم تمويله من قبل شـركات تـدقيق الحسابات التي يكون له دور في ضبط عملها.

المفوضية المنظمة لتداول الأوراق المالية(SEC):

هي مؤسسة حكومية أمريكية وجدت لمراقبة أسواق المـال بانتظـام ،و تهدف إلى حماية حقوق المستثمرين ,ومساعدتهم فـي الحصـول علـى معلومات موثوق بها لاتخاذ القرارات الاستثمارية .(أرينزولوك,2008,ص51)

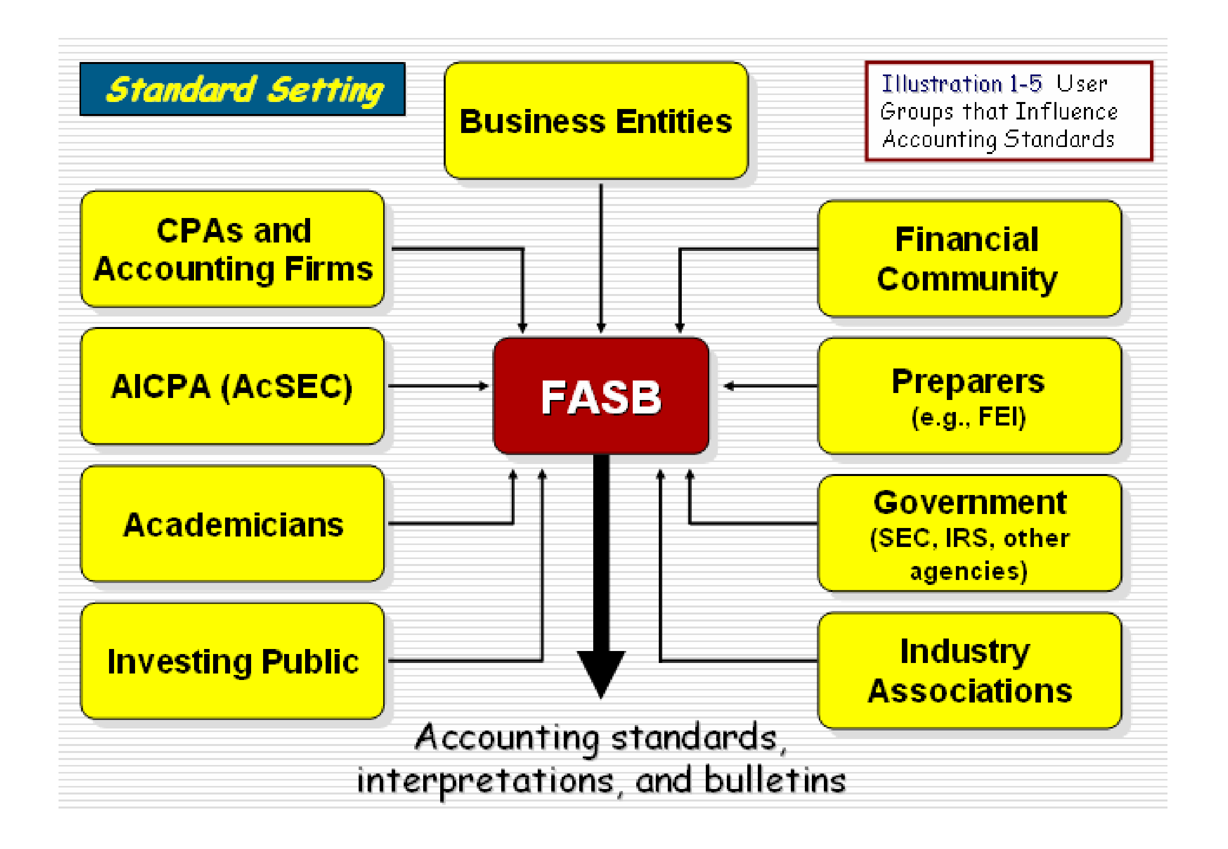
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) :

هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية،تهدف إلى ضبط مهنـة المحاسـبة وتدقيق الحسابات، ويحمل المعهد شعار ,و هو المحافظة على جودة ودقـة البيانات المالية المعلنة، وبخصوص قوة الإلزام ليس للمعهد الصفة الإلزامية الذاتية .

مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB):

هو مؤسسة غير حكومية, وغير ربحية، يهدف إلى تأسيس وتطوير معايير تضبط المحاسبة و الإفصاحات المالية دوليا، وذلك بتقليل الفرو قات بـين الدول في نوعية الإفصاح المالي، ويحمل المجلس شعار, هو توحيد القياس والإفصاح المالي عالميا، أما من ناحية قوة الإلزام فلا توجد للمجلس قوة الإلزام الذاتية، فتطبيق المعايير ,والضوابط المالية اختيارية, وليسـت لـه الصفة الإلزامية الذاتية، وبخصوص الاسـتقلالية فـالمجلس غيـر تـام الاستقلالية ,لأنه يتم تمويله من قبل شركات تدقيق الحسابات .

ولكي نتبين الصورة علينا أن نعرف بيئة هذه الهيئـات التـي تقـوم بوضع المعايير المحاسبية حتى نتبين مدى تقاطع أعمالهـا بأعمـال جهات أخرى لها مصالحها(ابو شعبان.2009).



والحقيقة ان مكاتب المراجعة الخارجية, تقوم بعملها بهامش كبير من الحرية, ورغم ذلك فهي مطمئنة إلي عدم خرقها المعايير المحاسبية المقبولة (GAAP)) وتعمل على تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها دوليا(GAAS).

و تستطيع إدارة شركة المراجعة الخارجية التأثير على جودة المعلومات المالية التي تقدمها عن المنشأة الاقتصادية المراد التدقيق عليها.

من خلال تدخلها في اختيار أدوات قياس, وعرض مالي تحسن من صورة الشركة، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما(Ibid,2009)ولها حرية التحرك عبر:

(1)اختيار الطرق المحاسبية كالأخذ بطريقة fifo التي تضخم الأرباح

(2) تحديد التقديرات المحاسبية كتقدير العمر الافتراضي للموجودات والاستهلاك.

(3)تقدير حجم الإفصاح المالي.

- **انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالميـة علـى المـدققين الخارجيين من خلال ردود الأفعال المحلية والعالمية.**

- في عملية حية على مرونة المعايير المحاسبية, جرى نقـاش طويـل حول تحديد الخسائر ,التي منيت بها الصـناديق الاسـتثمارية السـيادية الكويتية, في الأزمة المالية العالمية الأخيـرة, حيـث اثبتـت التقـارير الصادرة تناقضا بين وجهات النظر, بعد أن أورد تقرير الشال الاقتصادي المتخصص, تحفظاته على حجم خسائر الصندوق السيادي التي قـدرت أرقامها في الجلسة السرية الأخيرة لمجلس الأمة، بقيمة 9 مليارات دينار تمثل ما نسبته 15 بالمائة من حجم الصندوق قبل خصم الخسـارة، فـي حين خسرت صناديق العالم نحو 40 بالمائـة، حيـث عرضـت ثلاثـة احتمالات متعلقة بطريقة احتساب تلك الخسائر أدت إلـى التبـاين فـي وجهات النظر بين النواب, والحكومة, حول الرقم الحقيقي للخسائر التـي منيت بها نقود الدولة في ضوء الأزمة .

- ويرى تقرير الشال الاقتصادي أن المشكلة هي في المعيار المحاسبي رقم 39 والذي تم تعديله بقرار مجلس المعايير المحاسبية الـدولي، فـي يوليو الماضي, حيث سمح المعيار بتسجيل قيمة الهبوط في أسعار الأسهم المتداولة داخل الأسواق من قائمة الأرباح والخسائر، إلى قائمـة حقـوق المساهمين (أوان,2009).

- تعثر استجابة البنوك الكويتية لمساعدة الشركات المتعثرة بسبب عـدم دقة البيانات المالية لها وضعف ملاءتها المالية مما قد يتسبب في مخاطر مالية كبيرة لتلك البنوك مما يعقد حل الأزمة المالية في الكويت .

- محافظ البنك المركزي الكويتي يدلي بخطاب كشف فيه عن ممارسات غير سليمة من إدارات بعض الشركات, وعن ضعف الرقابـة الداخليـة لديها مؤكدا على أهمية المدققين الداخليين, والخارجيين, وعلـى أهميـة دور الحوكمة وجوانب الإفصاح والشفافية مما يعكس حجم المشكلة فـي هذه المحاور لدي الشركات الكويتية.(سالم الصباح,2008)

- وفي اقسى اتهام وجه إلي مدققي الحسابات في الكويت, وتحت عنوان مدققو حسابات متواطئون.. أعرب رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية ,عن خشيته بسقوط كثير من مكاتب التدقيق الخارجي, بسبب هذه الأزمة بسبب عد التقيد بالسلوك القويم ,أما وزير التجارة الكـويتي فقـد

اعترف بأن الرقابة المطلوبة على المدققين ليست على قدر أهل العزم !. وعند افتتاحه مؤتمر المعلومات المحاسبية في الكويت في 29يناير 2009 أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة احمد باقر, أن إجراء بعض التعديلات على القانون رقم 5/1981 الخاص بمهنة مراقبة الحسابات في الكويت,(بات ضرورة ملحة). وقال الوزير انه نظرا لحجم التحديات في عالم الاقتصاد والتجارة ,التي فرضتها العولمة على مختلف دول العالم ومنها دولة الكويت، والى ما يمر به العالم من أزمة اقتصادية خانقة عصفت بجميع الدول، إضافة إلى تداعيات كل ذلك على الوضع الاقتصادي المحلي بدولة الكويت، وما يبذل على جميع المستويات للحد من تفاقمها، فإن كل ذلك يزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى مراقبي الحسابات على وجه الخصوص للقيام بواجباتهم في رصد العمليات الاقتصادية ورقابة الإجراءات المالية ,وتقديم المعلومات للإدارات العليا, ومتخذي القرار(المحاسبون 2009,ص39-41).

- الدكتور عبد ا باعشن الرئيس التنفيذي لشركة الفريق الأول للاستشارات المالية, يؤكد أن المرونة في المعايير المحاسبية تساعد بعض الشركات على تضليل مساهميها وقراءة قوائمها المالية. وبين أن بعض الشركات استغلت المرونة الموجودة في معيار الاستثمارات, وقامت بتحويل استثماراتها من متاحة إلى معدة للاتجار, والعكس, بغرض نقل الأثر المالي لنتائجها بين قائمة الدخل, وقائمة المركز المالي, وبالتالي التأثير على رقم صافي الأرباح (أو الخسائر). و أن المرونة في المعايير ناتجة عن تعدد طرق القياس المحاسبي للأحداث المالية ,وكذلك التقدير لها فمثلاً منتج مالي تقدمه إحدى الشركات, ولكن هذا المنتج لا يتم تداوله في الأسواق, مما يعني عدم وجود قيمة سوقية عادلة له,وذلك لعدم وجود سوق له أصلا, وللتعامل مع هذه الحالة يلجأ مراجع الحسابات لقبول تقدير الشركة لسعر هذا المنتج, وهذا العمل فيه تعارض مع المعايير التي تتطلب أن يكون التقييم صادر من جهة محايدة.

- وفي رأي أمين عام هيئة المحاسبين القانونيين د. أحمد المغامس أن الأزمة المالية العالمية أنصب أثرها بشكل واضح على العناصر المالية التي يدخل فيها التقدير المستقبلي مثل بنود الاستثمار والمدينين, وأضاف أن قيام بعض الشركات المدرجة بتجاوز معيار الاستثمارات السعودي

إلى المعيار المحاسبي الدولي! كان تصرفا غير واقعي أدى إلى تضـليل مساهمي هذه الشركات.

- يؤكد الدكتور مغامس على ((أن هناك جدلا واسعا حول هبـوط قـيم الاستثمارات وهل هذا الهبوط هو هبوط دائم أم مؤقت؟ لأن تحديد نـوع الهبوط سيكون عاملا مؤثرا في احتساب الأثر المالي, ومكان إيضاحه في القوائم المالية، فالهبوط الدائم يكون أثره في قائمة الـدخل أمـا الهبـوط المؤقت في قيمة الاستثمارات فيكون فـي قائمـة المركـز المـالي)). (http://mubasher.info,2009).

- في الكويت لم تفصح اغلب الشركات المساهمة فـي سـوق الأوراق المالية عن ميزانياتها, رغم مرور وقت طويل على انتهاء موعد الإفصاح النهائي لها, الأمر الذي كشف عن كبر حجم المشكلة التي تعـاني منهـا مكاتب التدقيق الخارجية مع هذه الشركات, حيث دخل مدققو الحسابات في نقاشات مع الشركات الاستثمارية ,والعقارية حول ضرورة الاحتفـاظ بمخصصات كافية, مقابل الانخفاض الحاد في أسعار الأصول في سـوقي الأسهم والعقار، بدلا من أن يتم تحميـل هـذه الخسـائر ضـمن حقـوق المساهمين، الأمر الذي لم تقم الشركات بتنفيذه

- أما ردود الفعل التي صدرت عن الهيئات المحاسبية الدولية فقد شددت في مجملها على أهمية التمسك بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعلى معايير المراجعة وخصوصا ما يتعلق بالقيمة العادلة (http:www.jps-dir.com)

- تم مؤخرا اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بـذالك العديـد مـن الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثيـر كذالك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعـوا إلـى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمـة العادلـة، وبـدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذالك تكاتف جهود كـل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معـايير المحاسـبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمـة العادلـة وتبريـر صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيـان بـراءة معايير القيمة العادلة(القشي,2009)

- وفي الحادي عشر من نوفمبر لعام 2008 اجتمع كل مـن (AICPA) المعهد الأمريكي للمحاسبة العامة و(IFAC) و الا تحاد الدولي للمحاسبة وأكد المشاركون وعلى رأسهم رينيه ريكول رئيس السابق IFAC علـى ضرورة توحيد معايير المراجعة وتحديدها بشكل واضح لا يقبل التأويـل والخلاف .

- أما معهد المدققين الداخليين (IIA) فقد تعرض إلي أهمية حل مشـكلة القروض الائتمانية, دون إن يصرح بشيء جديد, وإن خرجـت بعـض المقالات التي تفيد ببراءة المدقق الداخلي من الأزمـة الماليـة العالميـة وتحميل المسئولية إلي مدراء الشركات, والذين لا يستمعون إلى نصائح المدققين الداخليين التابعين لهم وفي مقالة ل(Heriot Prentice) مـدير هيئة المدققين الداخليين تساءل فيها قائلا هل فشل نظام الرقابـة الماليـة الداخلية في الأزمة الاقتصادية الحاليـة ولكنـه خـرج بخلاصـة قـال فيها((بالرغم من أنه من المبكر الحكم في هذه المسألة إلا أنني لا أعتقـد بأن الرقابة الداخلية كانت مسئولة عن الأزمة. (http://www.theiia.org/))

- وأشار المعهد الأميركي لخدمات المحاسبة العامـة (AICPA) إلـي ضرورة إعادة النظر في مخاطر التدقيق, والي زيادة فهم المنشأة المـراد التدقيق عليها ,وحفز المدققين إلي التوسع في فهم خاصية الأزمة العالمية الحالية, ومدى تأثيرها على تقارير القوائم المالية.

- وفي 30 سبتمبر 2008 شددت (SEC)لجنة تبـادل الأوراق الماليـة و (FASB) مجلس معايير المحاسبة الماليـة الأمريكـي علـى ضـرورة الاهتمام بمبدأ القيمة العادلة, والتي تشكل معضلة تواجه المدققين وكيفيـة احتساب تكلفة بعض البنود, كالأصول, وكـذلك الأوراق الاسـتثمارية, والتي تعرضت لانخفاض كبير خلق نوع من الاضـطراب فـي كيفيـة احتساب ميزانيات الشركات, حيث شددت الهيئتان على ضرورة التشـدد في هذا المبدأ, والحرص على تقدير هذه القيم, وخصوصا عندما يعجـز السوق عن تقييم هذه البنود.(http:www.jps-dir.com)

- ولكن مدراء المصارف استمروا في اتهام المحاسـبين بعـدم كفـأتهم المهنية لمواكبة الأزمة, والإلحاح عليهم بضرورة مراجعـة المبـادئ,

والأسس المحاسبية كما كتب المصرفي الكبير ومؤسس شركة Blackstone Group العملاقة في جريدة (wall street journal.2008)

- وفي خطاب رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولي(IASB) الموجه للرئيس الأمريكي جورج بوش في 11 نوفمبر 2008 أكد رئيس المجلس المحاسبي على أهمية القيمة العادلة وحساسيتها في أزمة الائتمان العالمية حيث شدد على أن المجلس يؤكد على عملية الإفصاح عند القيام بإعداد القوائم المالية.(http:www.jps-dir.com)

- وفي رد على طلب الدول الرأسـمالية العشـرين(G20) بضـرورة المساهمة في حل الأزمة العالمية الحالية أصدرت كـل مـن (IASCF) و(IASB) جدولا يتسق و التوصيات التي أصدرتها تلك الـدول, حيـث وضعت بعض البنود التي في طريقها للإقرار كخطوة أولية, ومن ثم يتم إقرار الخطوات التالية وحدد 31 مارس 2009 موعـدا للعمـل بهـذه الإجراءات .

ومن ضمن هذه التوصيات إيجاد وسيلة لإصدار دليـل لتقيـيم الأوراق الاستثمارية, كالأسهم, والسندات ,ومشتقاتها, مع الأخذ بالحسبان كيفيـة تقييم الأصول المعقدة, والغير ملموسة, وخصوصا في أوقات الأزمـات. وقالت التوصيات بضرورة تطوير المبادئ المحاسبية ,وذلك بسـد نقـاط الضعف فيها ,والتشديد على عملية الإفصاح عن البنود التي لا تدخل في الميزانية العامة للشركات, كما أشارت التوصيات إلي ضرورة أن تكون المرجعية للمبادئ المحاسبية الدولية, وضرورة العمل بشفافية علية عند تقديم القوائم المالية.(Ibid, 2009).

لقد أصبحت الأزمة الاقتصادية العالمية مثـل كـرة النـار بـين يـدي الاقتصاديين ومدققي الحسابات الماليين والحقيقة إن العلاقة بين الطرفين علاقة مركبة وجدلية ومن الصعوبة بمكان تحييد أي طرف مـنهم عمـا يجري حاليا في العالم.

ولمعرفة مدى ثقل المسئولية التي تقع على مدقق الحسابات علينا أن نعلم مدى أهمية دوره في التأثير على جودة المعلومات ومدى تشابك العلاقـة بينه وبين المنشأة الاقتصادية المراد التدقيق عليها

- **أثر المدقق الخارجي على جودة المعلومات في القوائم المالية :**

ينحصر دور مدقق الحسابات في قياس درجة الموثوقية فـي المعلومـات المالية المقدمة للمستخدمين،وذلك من خلال فحص وتدقيق القوائم الماليـة وذلك بتقديم رأي بشأن, هل القوائم المالية معدة بشكل صحيح وخالية مـن الأخطاء الجوهرية ,ووفقا للقواعد المحاسبية العامة المتفق عليها عالميا(GAAP)فدور مدقق الحسابات ينحصر في الحد, والتقليل من الضرر, الذي قد تلحقه إدارة الشركة في المعلومات المعلنة, بسبب رغبتها فـي تغييـر عرض بعض البنود المالية، وهنا من الممكن القول بأن عمل المـدقق لا يلغي الضرر ,ولكن يقلل منه(ابو شعبان,2009).

ومن الممكن ان نفهم دور المدقق بشكل أفضل, استنادا للتعريـف الـذي قدمته لجنة المعايير الأساسية للمراجعة, والمنبثقة من جمعية المحاسـبة الأمريكية, حيث تم تعريف عملية التدقيق بالاتي((هي عمليـة منظمـة, تنطوي على تجميع, وتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة, بمعلومات مقدمـة عن أفعال, وأنشطة اقتصادية ,وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هـذه المعلومات, والمعايير الموضوعة ,ومن ثم توصيل هذه النتاج للمستخدمين ذوي الاهتمام)).(الصحن,وراشد,ودرويش,2000,ص7)

ولكن عملية المراجعة المالية الخارجية كأي مهنة أخرى لديها الكثير من المعوقات والتي تعترض سلامة عملها ودقته:

- **ماهية العوائق السلوكية التي تعترض مهنة المدقق المحاسبي:**

لم يغفل الاتحاد الدولي للمحاسبة الاهتمام بأخلاقيات المهنة, فقـد نشـر دليل أخلاقيات المحاسبين والمهنيين عام 1996 وتم تعديله في عام 1998 وكذلك في عام 2006 (لطفي,2008,ص146)ولكن المهنة وقفت أمام مشكلة :

- من يضمن تطبيق سلوكيات وقواعد مهنة التدقيق, عند قيـام المـدقق بعمله فيما يتعلق بالاستقلالية في الشكل, والمضمون، الموضوعية والأمانة.
- مشكلة الأتعاب, والأتعاب المشروطة والعلاقة بلجنة التدقيق الداخلي،و اختيار المدقق , والعمولات, والضيافة, وغير ذاك من المصروفات التـي يشترطها المدقق.(op.cit,2009)

- **مشكلات في قواعد ومعايير المحاسبة ساهمت في المشـكلة المالية العالمية**

-عدم إثبات الالتزامات المستقبلية:
فمثلا قضايا تعويضات مرفوعة على الشركة لصالح موظفين أو زبـائن، وتكاليف العلاج, والتأمين الصحي لما بعد التقاعد للموظفين لا تظهر فـي القوائم المالية والسبب:انه لا تتوفر فيها شروط الإثبات حسـب المعـايير المحاسبية, حيث تثبت الالتزامات إذا توفر بها الشرطين التاليين معـا : أولا :أن تكون مؤكدة الحدوث. ثانيا: حتى يمكـن تقـدير قيمتهـا بمعقوليـة وموضوعية.
- عدم ابتكار أدوات محاسبية تواكب الأدوات المالية المبتكرة :نذكر منها هنا المشتقات المالية(Financial Derivatives)
مثل العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود المبادلة .ويرجع السبب في ذلك انه لا تتوفر فيها شروط الإثبات حسب" مبدأ تحقق الإيراد"، فلا يوجـد تحديد دقيق لمتى يتحقق الإيراد, وبالتالي هل يجب أن تثبت تلك العمليـة عند التعاقد، أم عند التسليم، أم عند التحصيل.
- عدم وجود ضوابط ومعالجات محاسبية لنية أو تغيير نية الإدارة في أسباب الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل:
.فمثلا تمتلك الاستثمارات لثلاثة أسباب(ابو شعبان,2009):
أولا: الاحتفاظ بالاستثمارات بهدف المتاجرة.
ثانيا: الاحتفاظ بالاستثمارات بهدف البيع.
ثالثا:الاحتفاظ بالاستثمار بهدف الاستثمار.
ومكمن الخطورة هنا هو احتمالية الانحراف عن مبـدأ التكلفـة (cost value) واعتماد القيمة العادلة (FAIR VALUE) في بعض الحالات التي لا يتلائم معها مبدأ القيمة العادلة وذلك لأنه مقياس مرن فـي تقـويم

وإعادة تقويم الاستثمارات قصيرة الأجل, وهنا يكون تأثيره كبيرا على قيمة الموجودات, والأرباح ، وقيمة حقوق الملكية المفصح عنها.

فإذا كانت نية الاحتفاظ بالاستثمار لغرض المتاجرة فان أي تغير في القيمة العادلة عن التكلفة التاريخية...يؤثر على الأرباح وعلى الموجودات، أما إذا كانت نية الاحتفاظ بالاستثمار لغرض البيع فان أي تغير في القيمة العادلة, عن التكلفة التاريخية, يؤثر على حقوق الملكية وعلى الموجودات .وكما هو ظاهر فانه لا توجد ضوابط مالية ,أو معايير مراجعة , تمنع إدارة الشركة من أن تستغل تغيير نيتها في الامتلاك, للتأثير في أرباح الشركة.

- مشكلة ملائمة أساس الاستحقاق:

والمشكلة هنا في كيفية إتباع أساس الاستحقاق المحاسبي في حالات قياس الأرباح, في ظل وجود أدوات مالية ,واستثمارية يصعب تطبيق هذا المبدأ عليها(2009,Ibid) .

- صعوبة قياس الأصول الغير ملموسة :

كاسم الشهرة ,العلامة التجارية ,وكفاءة الموظفين وخبراتهم ,وحقوق الاختراع.

- عدم تقديم المعلومات المالية في الوقت المناسب : فالتقارير المالية تقدم في أوقات معروفة سلفا, وبشكل دوري وقد تكون في أوقات متباعدة كالتقارير السنوية, أو النصف سنوية, ويكون الوقت قد تأخر لتقديم التقرير في الوقت المناسب وقبل تفاقم المشكلة .

والعوامل السابقة كافية لاتساع فجوة التوقعات, والتي يعاني منها المستثمرين والمهتمين بالتقارير المالية, التي تقوم الشركات بتقديمها والتي يتم التدقيق عليها ,والتحقق من محتواها من قبل مكاتب وشركات المحاسبة.

- عدم القدرة على قياس العمليات المستقبلية .

تعجز التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة عن تضمينها معلومات مستقبلية دقيقة , فهذا النوع من المعلومات ,ذو أهمية بالغة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين ,فقيمة الموجودات في المستقبل, وقيمة الاستثمارات, وكذلك الأرباح وقيمة الديون التي يجب ان تسدد يجب العناية في احتسابها. فقيمة المصروفات والخسائر تم رصدها في الدفاتر المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية, أي تكلفتها عند شرائها, ويجب أن تبقى هذه القيمة في الدفاتر المحاسبية , بغض النظر الي التغيرات التي قد تطرأ على قيمة هذه الموجودات لاحقا.

- مشاكل في إعداد الميزانية:

تعد الميزانية من أهم القوائم المالية ,التي يعتمد عليها فـي تقيـيم قـوة المنشأة ووضعها المالي, وقد شابت عمليات إعداد الميزانيات الكثير مـن العبث الناتج عن جشع العالم الغربي, الباحث عن الثراء السـريع, ممـا جعلهم يقيمون بعض الأصول في الميزانية (كالرهانات) والتي تتمثل في (العقار والأسهم, والمشتقات بجميع أنواعه) بأسعار تفوق قيمتها الحقيقية بكثير, وكان الهدف من قبول هذه الضمانات, هو إقراض الراهن بفوائـد كبيرة والبحث عن توليد المال من المـال ولـيس عبـر قيمـة عمـل حقيقية,الأمر الذي جعل الميزانية لا تعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لهذه المنشآت الاقتصادية, إضافة إلي ذلك عدم إدراج بعض البنود في الميزانية كالمشتقات تحت تسمية(بنود خارج الميزانية) مما أدى إلي إلغاء دور الميزانية في الكشف المبكر عن مستوى المخاطر التي تعترض استمرارية المنشأة(شمسه.2009).

- **النتائج :**

1. لم يكن الانهيار الاقتصادي العالمي بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسـبب تمـادي مدراء الشركات الاسـتثمارية الماليـة ,ولكـن المـدققين الخارجيين ليسوا بمنأى عن المسؤولية فهم إما يعلمون بمـا يحدث ولم يبادروا إلي الإبلاغ ,وإما لم تسعفهم مهنيتهم فـي ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم .
2. يرى الباحث أن ما حصل من انهيار اقتصادي عالمي كان نتيجة لكم من المعلومات المغلوطـة(مخـاطر المعلومـات) والتي أظهرتها ميزانيـات الشـركات العملاقـة ,والبنـوك التجارية والتي على ضوئها بنيت القـرارات الاسـتثمارية الخاطئة, والتي أبرزها الاستمرار في تضخيم قيم الرهانـات والأصول, وتصنيفها كقيمة عمل مضافة, بينما هي لا تعدو كونها مضاربة نتج عنها هوة بين القيمة الحقيقيـة والقيمـة المضاربية ,ولن يستقر الوضع المالي لهذه الشركات, إلا بعد ردم هذه الهوة عن طريق هبوط الأسـعار إلـي مسـتواها الطبيعي .

يري البحث أن العالم العربي وأغلب دول العالم بما فيها حكومات الدول الكبرى هم ضحايا لأنشطة الشركات العملاقة والعابرة للقارات ولنظـام العولمة, ولا يمكن لمجالس وهيئات العالم المحاسـبية التـاثير بالشـكل المطلوب على هذه الشركات, دون تدخل الحكومات بشكل مباشر لـدعم موقف هذه المجالس والهيئات المحاسبية.

3. هناك ثغرات كبيرة في آلية عمل مكاتب التدقيق من حيـث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية إعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعـض المعـايير المحاسـبية والخاصة بالمراجعة مع انعدام صفة الالزام لتلك المعايير.
4. تذمر المدققين الداخليين من عدم وجود استقلالية كافية لهـم وبعيدا عن تأثير مجالس الإدارة .
5. هناك علاقة مصالح بين شركات التدقيق والمنشـأة المـراد التدقيق عليها, حيث أن هذه الشركات تأخذ مبـالغ طائلـة نظير عملها مع هذه المنشآت مما يعمق المشكل الأخلاقي في حالة المراجعة ويؤثر على حيادية واستقلال المراجع.

6. هناك عدم وضوح في فهم وتفسير بعض المعـايير الدوليـة وذلك لتعدد الجهات التي تساهم في إصدارها .
7. تأكيد مؤسسات التدقيق العالمية على مبدأ الشـفافية يتـرك علامة استفهام عن مدى التزام شركات ومكاتـب التـدقيق بهذه الشفافية.
8. ورود كثير من التأكيدات على مبدأ الإفصاح يدل علـى أن هناك نقص في المعلومات التي تقـوم شـركات المحاسـبة بتزويدها للمستفيدين .
9. هناك فجوة كبيرة بين تطور الأدوات الاسـتثمارية الجديـدة كالمشتقات وبين المعايير المحاسـبية والمعـايير الخاصـة المراجعة.
10. هناك العديد من الجهات التي تقوم بإصدار المعـايير المحاسبية ومعايير المراجعة ولكـن المشـكلة تكمـن فـي مطاطية هذه المعايير وعدم إلزاميتها مما جعـل للمـدققين يوظفون هذه المرونة لخدمة المنشآت التي تستعين بخدماتهم.
11. لا توجد في الكويت وبعض الدول العربية أي هيئـة من شأنها أن تعمل على إصدار معايير مراجعة تضبط مـن خلالها عمل شركات التدقيق وتسهل الرقابة عليها.
12. هناك علاقة متشابكة بين المدققين الخارجين والمنشأة المقصودة بالتدقيق تدخل فيها المصلحة ويزيد الأمر صعوبة تنافس مكاتب التدقيق على الحصول علي فرصة الحصـول على الحق في التدقيق على المنشأة الاقتصادية, مما يجعـل مكاتب التدقيق تتنازل عن بعض شروطها عند القبول بعملية التدقيق, الأمر الذي يؤثر على جودة المعلومات التي سـتقدم في التقارير المالية التي تصدر عن تلك المكاتب .
13. هناك مشكلة في بعض المعايير المحاسـبية العالميـة كالمعيار 39 الخاص بالقيمة العادلـة او ومعيـار درجـة الإفصاح الامر الذي يحتاج الي مزيد من الدراسـة لمـدى ملائمة هذه المعايير للظروف التي يمر به النظام الاقتصادي العالمي.

التوصيات:

1. ضرورة توحيد المعايير المحاسبية الدولية, مع ضرورة تواجد هيئات محاسبية خاصة لكل دولة على حدة, تعمـل على التوفيق بين المعايير التي تصدر عالميـا, ودراسـة مدى ملائمتها لطبيعة منشأتها الاقتصادية ,كما هو معمول فيه في مصر والسعودية والدول الأوربية .
2. ضرورة تطوير المبـادئ المحاسـبية, لتواكـب تطـور الأدوات الاستثمارية الجديـدة ,والظـروف الاقتصـادية الحالية ,ومن ثم العمل على تـدعيم معـايير المراجعـة بأخرى من شأنها أن تواكب الطفرة الحاليـة فـي عـالم التكنولوجيا ,وسيطرة رأس المـالي وتمـدد الشـركات العملاقة مع تعقد أعمالها.
3. ضرورة إعادة النظر في بعض المعايير المحاسبية الحالية كمعيار القيمة العادلة, ووضع ضوابط له بدلا من تركـه نقطة تشكل سببا في التلاعب بالتقارير المالية وتقديراتها النهائية.
4. ضرورة وضع ضوابط لعمل المراجعين الخارجين, مـع التشديد على ميثاق الأخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة ,والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخـارجيين, ولها صفتها القانونية المستقلة مـع صـلاحيات واسـعة لضبط المهنة .
5. ضرورة التشديد على عنصر الشفافية في عمل التقـارير المالية .
6. ضرورة التقيد بمعيار الإفصاح لما له مـن أهميـة فـي حماية المؤسسة المالية وفي حمايـة المـدقق الخـارجي بالنفس ولكي لا يكون عرضة للتقاضي مـن الأطـراف المتضررة.
7. ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها إن تحـد من استقلالية أعضاء الشركات المالية في القرار حـول المؤسسة, ولتشديد الرقابة على الشركات المعنية.

8. ضرورة إيجاد بعض الوسائل لضمان استقلالية المـدقق, وتوفير البيئة المناسبة والآمنة له للقيام بواجبه على أكمل وجه, دون التعرض لضغوط ذوي المصالح في طبيعـة البانيات المالية المنشورة .
9. ضرورة تدخل الحكومات عن طريق بعض التشـريعات التي من شانها ان تقيم عمل المدققين الخارجيين ,وتزيـد من الرقابة عليهم مع تحميلهم مسؤولية البيانات الصـادر منهم ,وتغليظ العقوبات على أعضاء مجـالس الإدارات, للشركات المراد التدقيق على حسـاباتها . والمحاسـبين المتواطئين مع هؤلاء الأعضاء.
10. ضرورة التقيد بالجدول الزمني للنشر والإفصاح عـن البيانات المالية في الوقت المحدد ,ودون تأخير مع وضع جزاءات لمن يتأخر عن ذلك الموعد.
11. الاهتمام بعملية إدارة المخاطر واشتراط توافرها فـي كل شركة, والتدقيق علي مدى فاعليتها مع الحرص على تطويرها لمواكبة القفزات في تطور الأدوات الاستثمارية.
12. العمل على تطوير عمـل المحاسـبيين الخـارجيين, وضرورة الاستعانة بالخبراء فـي عملهـم وخصوصـا الخبراء الماليين, والاتجـاه نحـو المـدقق المحاسـبي المتخصص, وذلك لكثرة تنوع الشركات وتنوع أعمالهـا وتعقدها.
13. يرى الباحث أن مبدأ القيمة السوقية قد لا يصلح فـي جميع الأحوال فقد يصلح لبعض الأصـول وقـد تكـون التكلفة التاريخية انسب في أحوال أخرى, وتحت ظروف أخرى ويجب أن يكون اتخاذ هذا المبدأ فـي المراجعـة مدعوما بقيود حتى لا يتم استغلاله استغلالا سيئا في تغير القيمة الحقيقية لبعض البنود.
14. يجب الأخذ بنموذج (مخاطر الأعمـال) عنـد القيـام بعملية التدقيق وذلك لأنه اصدق تعبيرا عن المخاطر الحقيقية التي قد تكتنف عمل التدقيق و لأنه أكثر شمولية من النموذج التقليدي المعلوف بمخاطر الرقابة ومخـاطر الاكتشاف .

المراجع العربية:

1. .ابوشعبان ,عماد,2009,الأزمـة الماليـة العالميـة مـدخل فـي الأسباب,جامعة الأزهر ,غزة,http://isegs.com.pdf
2. ارنز,لوك,2008,المراجعة ,ترجمة الدسيطي,الطبعـة الثالثـة ,دار المريخ ,مصر.
3. جمعة .أحمد,2009.المدخل إلي التـدقيق والتأكيـد الحـديث,دار الصفاء,عمان.
4. د.جربوع ,يوسف,2005,محددات مراجعـة القـوائم تحـد كبيـر للمراجع الخارجي,بحث للمـؤتمر العلمـي الأول فـي الجامعـة الإسلامية,غزة.http://www.iugaza.edu.pdf
5. دحدوح ,القاضي,2009,مراجعـة الحسـابات المتقدمـة ,الجـزء الثاني,دار الثقافة للنشر,عمان
6. د.عبدالكريم,ناصر,2007,المخـاطر التشـغيلية حسـب بـازل 2 ,المؤتمر العلمـي السـنوي الخـامس جامعـة فيلادلفيـا الأردن http://www.philadelphia.edu.jo/doc
7. عبدالفتاح صحن,وراشد رجب,ودرويـش محمـود,2000, الـدار الجامعية ,مصر.
8. القشي ,ظاهر,2009,أثر الازمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة,مقالة نشرت في مجلة المدقق,يناير, *http://www jps-dir.com*

10.طفي,أمين السـيد,2008,فلسـفة المراجعـة ,دار نشـر الثقافـة ,الاسكندرية.

11.مجلـــة المحاســـبين ,2009,مـــدققو حســـابات متواطـــؤن, يناير,العدد,42.ص38

12. كلمة محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح في افتتاح ندوة " القيم والأخلاق المنظمة للمؤسسـات الاقتصـادية فـي الكويت (التجارب العالمية ، الأساليب ، النماذج) " ، التي تنظمها اللجنـة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسـلامية والمنعقدة في دولة الكويت يومي 30 ، 31 مارس .2008

13. تقرير الشال الاقتصادي,2009 ,التقرير الاسـبوعي, جريـدة أوان الكويتية ,العدد459, 22.فبراير.2009
14. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربـــي,2009,معـــايير مخـــاطر المراجعـــة والأهميـــة النسبية(http://www.gccaao.org/us10_1.html)
15. .د وائل الراشد,حركة أسعار عشوائية أم تنبؤ وكفاءة سوق الكويـت للأوراق المالية,2003 ,دراسة(http://www *kku.edu.sa*)
16. شمسه,محمد صادق,2009,الجامعة الاهلية . البحرين.2مارس.

1-/http://www.theiia.org
2-/http://www.aicpa.org

3-Heriot Prentice article:, CIA, IIA Directorwww.theiia.org, *4-http://www jps-dir.com*

5-http://www.fasb.org/
6-http;//www.iasb.org
7-http://www.basel2implementation.com/compare.htm
8-http://www.nysscpa.org/oxleyact2002.htm-
9-)http://mubasher.info,14.2.2009